منح الصلح *

الطائفية لا تلغى...
الطائفية يتم الشفاء منها

■ المشكلة في لبنان أن كل الناس لا يريدون أن يكونوا خائفين،ولكن لا أحد يمانع في أن يكون مخيفا

برزت الطائفية كخطر مصيري على لبنان مرتين:الأولى عام ١٩٥٨ والثانية عام ١٩٧٥.والعبرة المستخرجة هي أن الطائفية تكون أشرس ما تكون،وأفعل ما تكون،وأكثر تحررا من أي إعتبار وطني،في حالة ضعف الدولة من جهة،وتعطل الآلية الديمقراطية من جهة ثانية.ففي عام ١٩٥٨ غابت الدولة وغابت معها الديمقراطية،فحضرت الطائفية بكل سلبيتها.وفي عام ١٩٧٥ حصل الشيء نفسه.

ان أقرب مانراه من ملامح الظاهرة الطائفية،هو أنها تشتد وتقوى بتراجع الدولة والحرية والديمقراطية.وتضعف بحضور الدولة والديمقراطية.من هنا،فإن تعويم الدولة،ولو في إطار من نظمها المتخلفة،وتفعيل النظام الديمقراطي البرلماني،ولو بثغراته المتعددة،هو الشرط والمناخ الضروريين لعرض أي مشروع عقلاني يعالج هذه الظاهرة التي أعترف لبنان المستقل بسلبياتها منذ أول بيان لأول حكومة إستقلالية عرفها لبنان عام١٩٧٣ فمنذ ذلك التاريخ قيل في وصف سلبيات الطائفية أفضل ما قالته الحياة السياسية اللبنانية الرسمية وغير الرسمية حتى الآن.

بعد حوادث عام ١٩٥٨.خطا الحكم اللبناني خطوة إيجابية،لا بإتجاه إلغاء الطائفية بل بإتجاه إقامة توازن طائفي يضعف الطائفية،وذلك بإقرار المناصفة في الوظائف الإدارية.فقد أخذ الرئيس فؤاد شهاب بمبدأ المناصفة في الوظائف،لكنه أبقى التوزيع الطائفي السياسي السابق في مقاعد المجلس النيابي،أي ستة للمسيحيين مقابل خمسة للمسلمين.

وفي الحياة السياسية إستطراد.فبعد حرب سنة ١٩٧٥ قال إتفاق الطائف بالمناصفة السياسية أيضا.وهذا التغيير،على صعيد التوازن السياسي بعد الذي حصل على الصعيد الإداري،هو كل ما عملته الدولة اللبنانية في هذا المجال.وكل ما عداه مما يحمل الإتجاه نفسه غامض ومتعلق بأمزجة السياسيين والإداريين،وهناك خلاف على تحديده وتفسيره وتبيين حقيقة مراميه ومقاصده.

لا بد من الإشارة إلى أن نسبة ٦ إلى ٥ كانت في حينها نصرا سجلته المعارضة الإسلامية والدول العربية على مشروع وضعه رئيس الدولة اللبنانية في ذلك الحين أيوب ثابت الذي دعا سنة ١٩٤٢ إلى إنتخابات نيابية على أساس قانون إنتخابي يعطي المسيحيين ثلاثة أخماس المقاعد مقابل خمسين للمسلمين.فنشأت معارضة إسلامية تمحورت حول مفتي الجمهورية الشيخ محمد توفيق خالد الذي دعا الزعماء المسلمين إلى إجتماع في مقر إتحاد الشبيبة الإسلامية،قرروا فيه الإمتناع عن خوض الإنتخابات ومقاطعتها وإقالة حكومة أيوب ثابت.وهذا ما حصل. فذهبت حكومة أيوب ثابت وجاءت حكومة بترو طراد التي إعتمدت صيغة ٦ للمسيحيين مقابل خمسة للمسلمين بإقتراح من رئيس الحكومة الوفدية المصرية مصطفى النحاس الذي لعب في تلك الفترة دورا أنقذ لبنان من أزمته.وعلى هذا الأساس جرت الإنتخابات التي أتت إلى السلطة بمجلس عام ١٩٤٣ الذي كان من أعضائه،لأول مرة،بعض الزعماء المسلمين أمثال رياض الصلح وعبد الحميد كرامي.

من أين جاءت الطائفية السياسية إلى لبنان؟
ومن الذي طالب بها ؟

إن الطائفية السياسية ولدت أيام الدولة العثمانية كمطلب مسيحي.فالدولة العثمانية،في إطار التصالح مع الضغوط الآتية من طرف الأقليات الدينية فيها ومن طرف الدول الصديقة لهذه الأقليات،أقامت النظام الطائفي كهبة لهذه الأقليات،وضمانة لحقوقها ورغباتها. وأعطت الدولة العثمانية لمبادرتها هذه صفة السماحة الإسلامية،في حين إعتبرتها الأقليات مكسبا لها ودليلا على ان الدولة العثمانية حريصة على حقوق الجميع.

كان المسلم هو من طالب بالطائفية أيام الإنتداب الفرنسي.وعندما أقر الفرنسيون الطائفية،كان الطرف المسلم هو المبتهج.ولو أنعمنا النظر في هذه المفارقة لوجدناها طبيعية.فحين يكون المفترض في طبيعة السلطة الحاكمة أن تميل نحو المسلمين،يجد المسيحي في الطائفية عامل كبح لهذا الميل فيتمسك بها.وعندما يكون المفترض في السلطة الحاكمة هو الميل نحو المسيحيين،يجد المسلم في الطائفية حاجزا يمنع تنفيذ الدولة هذا الميل.فالطائفية ،إذن،تكون حيث تكون الجهة صاحبة الشك في إتجاهات السلطة نحوها.لهذا فإن الخائف أو المظلوم،حقيقة أم وهما،هو الأحرص على الطائفية.لذلك كثيرا ما يشعر الطائفي أنه الأكثر براءة في طروحاته،وإنه مظلوم مرتين:مرة لأنه مظلوم في الأصل،ومرة لأنه متهم بالطائفية.وهذا الحلف بين الشعور الطائف والشعور بالبراءة عند قطاع واسع من المواطنين هو الذي يجعل من الطائفية مشكلة حقيقية وعميقة في لبنان لا يمكن حلها جذريا إلا بالإتجاه نحو تلك السلطة التي يطمئن إليها الجميع بأنها للجميع على قدم المساواة.

إن الطريق إلى هذه السلطة غير المخيفة بتكوينها،وبالتالي غير الملجئة للمواطن إلى الضمانة الطائفية،صعب ومرير.بل هو معركة سياسية لا مع هذا المواطن الخائف بل مع مؤسسة التخويف،وهي مؤسسة موجودة ولها رجالاتها ومنظروها وإمكاناتها وأموالها وصداقاتها الداخلية والخارجية.والسياسة الوطنية العاقلة هي التي تفرق بين الطائفية البريئة الموجودة عند المواطن الخائف من سلطته،وبين الطائفية المصلحية الموجودة عند قطاع ذي مصلحة بتهييج الشعور الطائفي وإبقائه ملتهبا بإستمرار.

كنت بعد سنة ١٩٥٨ أول من طرح،في محاضرة ألقيتها عام ١٩٦٠ في النادي الثقافي العربي،الحل الدارج حاليا بين أوساط واسعة للطائفية السياسية.ففي تلك المحاضرة حللت طبيعة الوضع في لبنان،فقلت إن اللبنانيين هم شعب مؤلف من أفراد ذوي حقوق وطنية وإنسانية واحدة.وهم، أيضا،طوائف لها أبناء.ولا يجوز أن نطمس صفة الشعب كليا لنبرز صفة الطوائف وحدها كما هي الحال في النظام الطائفي المعمول به في لبنان.

ما هو الحل؟

الحل،منذ الآن وحتى يتم الشفاء من الطائفية شفاء تاما،هو أن يكون في الدولة مجلسان:مجلس شعبي ينتخب فيه اللبنانيون ممثليهم من دون أي إعتبار طائفي،ومجلس آخر تتمثل فيه الطوائف كلها.وهذا النظام أشبه ما يكون بالنظام الجاري في الولايات المتحدة الأميركية،حيث ينتخب الشعب مندوبيه بإنتخاب شعبي حر من كل إعتبار،وينتخب الشيوخ على أساس الولايات.فلكل ولاية بقطع النظر عن حجمها شيخان يمثلانها في مجلس الشيوخ،ولها بقدر عدد سكانها ممثلون في مجلس النواب.

لا أزال،حتى الآن،أعتقد بصحة مثل هذا الحل،كحل نسبي لمشكلة الطائفية السياسية.وسرني أن تتبنى حركات سياسية كثيرة وأحزاب ومنظمات،فضلا عن إتفاق الطائف،هذا الحل.ومن المفيد أن يتحقق في الواقع،فلا يبقى مجرد نصر فقط.

ولكن حذار ثم حذار التصور أن هذا من شأنه أن يكون حلا فعليا وعميقا للموضوع الطائف.فالطائفية في لبنان أكثر جذرية وأصعب من أن يكون هذا هو الحل الأفضل لها.

الطائفية لا تلغى.فكلمة الإلغاء في غير محلها.الطائفية يتم الشفاء منها.فهي أشبه بضعف في الجسد يزول بتعافي هذا الجسد وإزدياد حيويته ونشاطه.إن الطائفية هي،إذا شئت،مخلوق يزول بزوال الحاجة إليه،هي ظاهرة تذوي ببطلان حاجة الأفراد والمجتمعات إليها.

إن كل شيء فاسد في الدولة والمجتمع والعمل السياسي والعمل الديني والفكري،وكل تخلف إقتصادي وإجتماعي،وكل قدوة سيئة في حاكم أو قيادي،يصب في تقوية الطائفية ويجعل الخلاص منها مستحيلا.والعكس بالعكس.

عندما تكون في البلد دولة مالكة لقرارها ومحترمة ولها هيبة مادية ومعنوية،تضعف الطائفية.قليلون كانوا يقولون في عهد الرئيس فؤاد شهاب إنه رئيس ماروني،أو لا نريد رئاسة ماروني...قليلون كانوا يعترضون على أبوب ثابت رئيس الدولة اللبنانية أو أمين سرّ الدولة-كما كانوا يسمونه في ذلك الزمن-وهو المعروف بنزاهته وتقشفه أنه إبن أصغر طائفة في لبنان وهي طائفة البروتستانت.

وهكذا لا أحد قال عن قاض نزيه إنه ينتمي إلى الطائفة الفلانية، فلا أقبل بأن أتقاضى أمامه. فقاض أطمئن إلى نزاهته من غير طائفتي أقبله حكما في مصالحي أكثر من قاض لا أطمئن إلى نزاهته وإن يكن من طائفتي.

فمن إعترض على طائفة يوسف جبران أو جواد عسيران أو عبد الباسط غندور أو عاطف النقيب أو سواهم من قضاتنا الكثيرين من أهل النزاهة والتجرد؟

المشكلة في لبنان أن كل الناس لا يريدون أن يكونوا خائفين. ولكن لا أحد يمانع في أن يكون مخيفا. لذلك عندما أطمئن إلى أن السلطة سلطتي أصبح لا طائفيا. وعندما أشك في أن هذه السلطة هي سلطتي أنادي بإلغاء الطائفية.

لا ندعو كل سياسي إلى أن يكون مثل غاندي. ولكن لا بد من القول أنه إذا كان من المخجل أن يكون الفرد خائفا، فمن المخجل أكثر أن يكون مخيفا. وهذا يعني وجوب الجدية في بحث موضوع الطائفية بتجرد كامل، والتخلص من الحلقة المفرغة التي تجعل من المسلم طائفيا عندما يكون غير راض عن السلطة كما كان الأمر أيام فرنسا، وتجعل من المسيحي طائفيا عندما يساوره الشك في السلطة مثلما كان الأمر أيام تركيا. فكلنا طائفيون في أدوار معينة، وغير طائفيين في أدوار أخرى.

المشكلة، إذن، في السلطة. يجب ألا تكون خائفة ولا مخيفة. ونحن، مع الأسف، لدينا سلطة خائفة ومخيفة في آن. فكيف لا يكون ذلك مناخ تفريخ للغرائز الطائفية التي تجهر بالطائفية حينا وتتعلمن حينا آخر، فتطالب بالإلغاء تارة حتى يتغير الدور فيتغير المطلب.

لنبحث في المناخ العام للبلد: في ضعف الدولة، في إختلال الميزان الديمقراطي الحالي، في الجمود الإقتصادي، في القدوة المفقودة، في حصانة القاضي والموظف والمثقف. ولنجد لذلك وسائل المعالجة ومجموعات الضغط لإعتماد هذه الوسائل. وسنجد أنفسنا عن ذاك وقد برئنا من الطائفية شيئا فشيئا، وأصبحنا أقدر على إبعادها عن حياتنا ومقاييسنا، بل أقدر على العيش بدونها بالنسبة إلى كل اللبنانيين دون إستثناء.

لكن، ومع هذا، لست من أصحاب النظرة السوداء للتجربة السياسية اللبنانية التي تبقى، بالقياس على مثيلاتها في المنطقة، من أحقها بالدراسة. فمجرد وجود بعض الحسنات في النظام اللبناني بعد حرب دامت عشرين عاما يجب أن يدفعنا إلى أن نسأل: لماذا إستطاعت هذه الأيجابيات أن تصمد؟

أنا أرى، بإختصار، إن الإيجابية الأولى في النظام اللبناني هي أنه فهم الحاجة إلى جوادين كلاهما ضروري لمسيرة العربة. الجواد الأول هو النظام الديمقراطي البرلماني، والجواد الثاني هو التمسك بالميثاقية في العلاقات بين المجموعات اللبنانية.

فالحقيقة ليست في صندوق الإقتراع فقط، الذي مهمته أن ينظم العلاقة بين الدولة والأفراد، والأفراد والدولة، بل هي في المبدأ الميثاقي الذي يحدد كيفية تعامل الجماعات التراثية اللبنانية بعضها مع بعض، وحدود هذا التعامل. الديمقراطية والميثاق الوطني كانا منطلق لبنان إلى الإستقلال عام ١٩٤٣. وهذان هما الآن منطلق لبنان في سلم ما بعد الطائف القادر، بإذن الله، على التخلص من شوائبه الكثيرة.

نعم الديمقراطية والميثاقية هما أساس التجربة السياسية اللبنانية. وعلى لبنان أن يفتخر بالمعادلة التي وضعها وإعتمدها أولا وثانيا، وإن يقدمها كحل لبلدان كثيرة في المنطقة العربية تحتاج إليها. فلا القضية الجزائرية ولا القضية السودانية ولا القضية اليمنية، وربما قضايا وطنية كثيرة في البلاد العربية لا يمكن أن تستقر في النهاية إلا إذا إعتمدت الصيغة المعتمدة في لبنان من حيث الجمع بين ديمقراطية الإقتراع وميثاق التعامل بين المجموعات.

* مفكر وسياسي